فيما يقاع الظاهر موقع الضمير تفخيما لشان اجتناب الشبهات اذ هم
الشبهات بعينها والشبهة ما يخيل للناظر انه حق وليس كذلك وار
هنا امر في تعريف المشتبه فقد استبرا لها لهم وقد يخفف في طلب
البراءة لدينه من الذم الشرعي وجعلها له كاستبرا من البول حصل
البراءة منه وعرضه بضمونه عن كلام الناس فيه بما يشينه ويعيبه
فهو هنا الحسب وما يعده الانسان من مفاخره ومفاخر اباءه وصونه
عن الشين والعيب من اكل ما يعتني به ذوا المروآت والهمم وقيل الكف
لانها التي توجه اليها الذم والمدح من الانسان وفسره بعضهم بما يعمها
فقال هو موضع المدح والذم من الانسان وذلك اما في نفسه او سلف
واهله و يسلم من العذاب والذم والعيب على كل تقدير ويدخل في
زمرة المتقين الناجين بشا الله وثوابه وقد ارسله وخلقه وروى
الترمذي لا يكمل احد ان يكون من المتقين حتى يترك ما لا باس به حذرا
مما به باس وجاء في الاثر من وقف موقف التهمة وفي رواية من عرض
نفسه للتهم فلا يلومن من اساء الظن به وقد قال عليه السلام لمن راياه
مع امراة فهر ولا على هينكما انها صفية خوفا عليهما ان يظنا بهما شرا
فينهلكا ولم ينظر الى ان وقوع مثل ذلك بعيد جدا ومن ثم لما اشارا
لذلك قال لهما ان الشيطان يجري من ابن ادم مجرى الدم وفي عطف
العرض على الدين دليل على ان طلب براءة العرض مطلوب مؤكد وحيث كطلب
براءة الدين ومن ثم ورد ما وفي به العرض فهو صدقة وعلى طالب براءة
مما يظنه الناس شبهة ولو ممن علم عدمها في نفس الامر ومن ثم لما خرج
انس لصلاة الجمعة فراى الناس راجعين منها دخل محلا له لا يرونه
وقال من لا يستحي من الناس لا يستحي من الله ورفع الطحاوي لم
غير صحيح ولو امره احد ابويه باخذ او اكل شبهة فقال احمد لا يطيعهما
وقال بعض السلف يطيعهما وتوقف احزون ولا استحاله لانتفاء
ما لا يعرف كان اتقى الشبهات يستدعي تفاصيلها بذكر حال منها وهو
ان الشيء اذا لم يتنازع فيه دليلان فهو حرام بين وحرام بين وان
تنازعة سببا ما فان كان سبب التحريم مجرد توهم وتقدير لا يستند
له كتزوج النكاح من نساء بلد كبير خشية ان له فيها محرما بنسب
او رضاع او مصاهرة واستعماله ما للمجتهد اختلال وقوع بخلاف ذلك فيه
المفهوم ولم يلتفت اليه بكل حال لان ذلك التجويز هوس فاورع وسو

شبهة بنية

شبهة بنية اذ ليس فيه من معنى الشبهة شيء وليس منه تركه عليه السلام
لاكل التمرة السابق ذكرها اتفاقا لان احتمال كونها من الصدقة غير
بعيد كثيرة اتيانهم بصدقاتهم التمر للمسجد وحجرته ملتقطة به
فحيثما عثرة منه الى حجرته او اذ مخصوصي دخل بها فهو بها احقال قريب
قريب فتورع تظواله وان كان سببه له ووقوع قوة فالرضا مراعاته
كامرء قضية المرضعة ومن ثم ليس مراعاة الخلاف الذي لم يعارضه
سنة صحيحة ولا ضعف مدركه بعدا لاحتمال انه الحوان المصيب نه
الورع واحد لا بعينه فان لم يكن له ورع قوة لم يتوقف لاجله
لانه ملحق بالمتيقن الاول وان كان فيا ايهم السبيان تاكد الورع
ولم يجب التوقف به الى الترجيح خلافا لبعضهم لان الاصل الحل
فاندفع قوله الاقدام على احد القولين من غير رجحان حكم بغير دليل
فيحوم ان لا دليل مع التعارض ولعل من حرم مواقفة الشبهة
اراد هذا النوع ومن كرهها اراد الذي قبله انتهى ومن وقع
في الشبهات وقع في الحرام اي كان بصدد الوقوع فيه لان من
اكثر تعاطيها ربما صاد في الحرام المحض وان لم يتعمده وقد يأثم
بذلك اذا نسب الى تقصير ولان التجري عليها مع اعتياد مواقعتها
يوجب قساوة وجراة بحيث لا تعد عادة على الحرام المحض ومن ثم
قيل الصغيرة تجر الكبيرة وهي تجر الكفر ومعنى قول السلف وقيل
في حديث المعاصي يريد الكفر المؤبد بقوله تع كلا بل ران على قلوبهم
ما كانوا يكسبون وبرواية الصحيحين في هذا الحديث ومن اجترا
على ما شك فيه من الاثم اوشك ان يواقع ما استبان انه الحرام الذي
ظهر وبوطيئة غيرهما ومن يخالط الريبة يوشك ان يجسر على
الحرام المحض فالمجسور المتقدم الذي لا يهاب شيئا ولا يراقب احدا
وفي بعض المراسيل من يرعى بجانب الحرام يوشك ان يخالطه
ومن تهاون بالمحقرات يوشك ان يخالطه ثم ضرب عليه السلام
مثله للحارم اسوة احسن التنبيه واكد التحذير واصله ان ملوك
العرب كانوا يحمون مراعي لمواشيهم ويتوعدون من دخلها بالعقو
فيحذر الناس عنها خوف من تلك العقوبة فقال كالراعي اصله ه
الحافظ لغيره ومنه قيل للوالي راعي وللعامة الرعية وللزوجة